ورقة سياسات

من اقتصاد الإنتاج إلى اقتصاد المساعدات: انهيار منظومة أجور العمال في قطاع غزة بعد 7 أكتوبر

تحليل سياساتي قائم على الأدلة حول تحولات سوق العمل وأزمة الأجور في قطاع غزة

تاريخ الإصدار
1 مايو 2026

المكان
قطاع غزة

فريق البحث والسياسات

الباحثون
يحيى الحمارنة
خديجة التـرك
هـلا حجـي

إشراف
أ. ضياء أبو عصر

من اقتصاد الإنتاج إلى اقتصاد المساعدات: انهيار منظومة أجور العمال في قطاع غزة بعد 7 أكتوبر

تحليل سياساتي قائم على الأدلة حول تحولات سوق العمل وأزمة الأجور في قطاع غزة

إعداد: مجموعة كالبنيان للشباب – قسم البحث والسياسات

التاريخ: 1 مايو 2026

اشراف الباحث: أ.ضياء أبو عصر

المقدمة:

شهد قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 تحولًا جذريًا في بنية سوق العمل، حيث انتقل من اقتصاد هش قائم على التكيّف والإنتاج المحدود إلى حالة من الانهيار شبه الكامل في فرص العمل ومصادر الدخل. فقبل الحرب، ورغم القيود، كان نحو 525,000 شخص يشاركون في سوق العمل، مع اعتماد جزئي على العمالة داخل الخط الأخضر التي ساهمت في إدخال سيولة نقدية مهمة للاقتصاد المحلي. إلا أن هذا التوازن الهش انهار بشكل مفاجئ مع فقدان مئات الآلاف لوظائفهم وتوقف الأنشطة الإنتاجية.

في هذا السياق، برزت أزمة أجور العمال كواحدة من أكثر القضايا إلحاحًا، ليس فقط من زاوية اقتصادية، بل لما تحمله من أبعاد اجتماعية وإنسانية عميقة، تتعلق بالكرامة والاستقرار الأسري والتماسك المجتمعي. ومع غياب آليات الحماية الفعالة، وتعطل تطبيق القوانين، وتراجع دور المؤسسات الرسمية، أصبح العمال في مواجهة مباشرة مع الفقر والاستغلال، في ظل تحول متسارع نحو اقتصاد يعتمد على المساعدات بدل الإنتاج.

تنطلق هذه الورقة، التي أعدّتها مجموعة كالبنيان للشباب – قسم البحث والسياسات، من تحليل واقع سوق العمل في غزة، مستندة إلى بيانات حديثة ومقابلات معمقة وموثقة مع خبراء وفاعلين في قطاع العمل، للإجابة على سؤال رئيسي:

كيف يمكن حماية أجور العمال في قطاع غزة في ظل الانهيار الاقتصادي الحالي، والانتقال من نموذج الإغاثة إلى مسار التعافي الاقتصادي؟

وتهدف الورقة إلى تقديم تحليل سياساتي قائم على الأدلة، واقتراح تدخلات عملية وقابلة للتنفيذ، تساهم في استعادة الحد الأدنى من الحماية الاقتصادية والاجتماعية للعمال، وإعادة دمجهم في الدورة الإنتاجية.

المشكلة والسياق:

تتمثل المشكلة المركزية في أن منظومة حماية أجور العمال في قطاع غزة انهارت بشكل شبه كامل، ما أدى إلى تحويل العمل من مصدر كرامة واستقرار إلى حالة من الاستغلال وفقدان الأمان الاقتصادي في ظل غياب أي نظام فعّال للرقابة أو الحماية.

شهد قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 انهيارًا غير مسبوق في سوق العمل، حيث فقد أكثر من 90% من العمال مصادر دخلهم، نتيجة فقدان نحو 201,000 وظيفة بشكل فوري، وتدمير ما يزيد عن 80% من المنشآت الاقتصادية. هذا التحول لم يقتصر على ارتفاع البطالة، بل أدى إلى تفكك كامل في منظومة الأجور، وتحول الاقتصاد من نموذج إنتاجي محدود إلى اقتصاد قائم على المساعدات.

قبل الحرب، ورغم هشاشة الاقتصاد، كان نحو 525,000 شخص يشاركون في سوق العمل، مع وجود تدفقات نقدية شهرية تُقدّر بـ 220–250 مليون شيكل من العمال داخل الخط الأخضر، مما ساهم في تحريك السوق المحلي. إلا أن توقف هذه التدفقات، إلى جانب انكماش الناتج المحلي بنسبة تقارب 84%، أدى إلى شلل اقتصادي شبه كامل.

تتمثل جوهر المشكلة في غياب منظومة فعالة لحماية الأجور، حيث تعطّل تطبيق قانون العمل، وتراجعت الرقابة، وضعف دور المؤسسات الرسمية والنقابية، مما خلق بيئة مفتوحة للاستغلال.

وبحسب مقابلات معمقة أجراها فريق البحث في مجموعة كالبنيان شملت:

- خبراء قانونيين في قضايا العمل مثل (الدكتور علي الجرجاوي المستشار القانوني لمركز الديمقراطية وحقوق العاملين)
- ممثلين نقابيين في قطاع غزة مثل (الدكتور سلامة ابو زعيتر عضو الامانة العامة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين)

أشاروا إلى أن العمال أصبحوا "يقبلون بأي أجر مهما كان منخفضًا بسبب الحاجة"، مع انتشار واسع للفصل التعسفي وعدم دفع المستحقات، في ظل غياب آليات مساءلة فعلية.

الفئات الأكثر تضررًا تشمل:

- العمال غير المنتظمين والعمالة اليومية
- العمال في القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات)
- العمال الذين كانوا يعملون داخل الخط الأخضر
- الأسر التي تعتمد على دخل فرد واحد

كما امتد الأثر ليشمل:

- ارتفاع معدلات الفقر إلى 90–95%
- توسع عمالة الأطفال والتسرب التعليمي
- انتقال العمال المهرة إلى أعمال هامشية منخفضة الدخل

في السياق الغزي، تعكس هذه الأزمة تفككًا بنيويًا في العلاقة بين العمل والحماية الاجتماعية، وتحولًا خطيرًا نحو اقتصاد هش قائم على المساعدات بدل الإنتاج. وعليه، فإن استمرار هذا المسار دون تدخل سياساتي فعّال يهدد بإعادة تشكيل سوق العمل على أساس الاستدامة الضعيفة والاعتماد طويل الأمد على الإغاثة بدل التعافي الاقتصادي.

الأسباب الجذرية، الواقع الفعلي، وفجوة السياسات

تعكس أزمة أجور العمال في قطاع غزة انهيارًا متعدد الأبعاد في بنية سوق العمل، حيث لم تعد المشكلة تقتصر على فقدان الوظائف، بل امتدت إلى تفكك العلاقة بين العمل والحماية، وانفصال شبه كامل بين الأطر القانونية والواقع المعيشي. ويُظهر هذا الواقع فشلًا بنيويًا في قدرة السياسات الحالية على حماية العمال في ظل الأزمات.

أولًا: الأسباب الجذرية

1. هشاشة البنية الاقتصادية قبل الحرب

اعتمد اقتصاد غزة على قطاعات منخفضة الإنتاجية، مع بطالة بلغت نحو 45%، ومتوسط أجر يومي لا يتجاوز 60 شيكلًا. كما شكّلت العمالة داخل الخط الأخضر مصدر سيولة رئيسي يُقدّر بـ 220–250 مليون شيكل شهريًا، ما جعل الاقتصاد شديد الاعتماد على عوامل خارجية.

2. غياب نظام حماية اجتماعية فعّال

رغم وجود قانون العمل، إلا أن غياب منظومة ضمان اجتماعي حقيقية وضعف أدوات التنفيذ جعل الحماية شكلية. ويشير أ. علي الجرجاوي، مستشار قانوني في قضايا العمل، إلى أن: "القوانين موجودة، لكن دون أدوات تنفيذ ورقابة حقيقية، تبقى غير قابلة للتطبيق، خاصة في أوقات الأزمات".

3. ضعف البنية المؤسسية والنقابية

تراجع دور وزارة العمل والنقابات في الرقابة الفعلية، وضعف آليات التفتيش، ساهم في ترك العمال دون حماية حقيقية، حتى قبل الحرب.

ثانيًا: ماذا يحدث فعليًا على الأرض؟

على أرض الواقع، تحوّل سوق العمل إلى مساحة بقاء اقتصادي قسري، حيث:

1. تفكك علاقة العمل

لم تعد العلاقة تعاقدية، بل قائمة على الحاجة. ووفقًا لممثلين نقابيين، فإن: "العامل اليوم يقبل بأي أجر، حتى لو كان أقل بكثير من الحد الأدنى، فقط لتأمين قوت يومه".

2. انتشار العمل الهش
   - غياب العقود
   - العمل اليومي غير المنتظم
   - توسع الاقتصاد غير الرسمي
   - انعدام الأمان الوظيفي
3. ممارسات استغلالية متزايدة
   - خفض الأجور
   - الفصل التعسفي
   - عدم دفع المستحقات

ويؤكد أ. علي الجرجاوي أن هذه الممارسات: "تصل في بعض الحالات إلى أنماط استغلال ممنهجة، في ظل غياب أي مساءلة قانونية".

4. مثال واقعي (من الميدان)

في إحدى المقابلات التي أجراها فريق مجموعة كالبنيان، أفاد عامل كان يعمل داخل الخط الأخضر بأنه فقد مصدر دخله بالكامل بعد الحرب، واضطر للعمل في بيع الحطب بشكل يومي، حيث قال:

"كنت أعيل أسرتي براتب ثابت، واليوم أعمل لساعات طويلة لأؤمّن وجبة يوم واحد فقط".

هذا النموذج يعكس انتقال العمال من الاستقرار النسبي إلى اقتصاد البقاء اليومي.

5. تدهور القيمة الفعلية للأجر

يُقدّر الحد الأدنى اللازم لمعيشة أسرة بـ 200–300 شيكل يوميًا، وهو بعيد تمامًا عن مستويات الدخل الحالية.

ثالثًا: فجوة السياسات (Policy Gap)

تكشف المعطيات عن فجوة سياساتيه عميقة تتمثل في:

1. الإطار القانوني
   - وجود قانون عمل
   - تحديد حد أدنى للأجور (1880 شيكل)
2. الواقع الفعلي
   - غياب التطبيق
   - انعدام الرقابة
   - ضعف المؤسسات
3. طبيعة الاستجابة الحالية

تركّز التدخلات بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية المباشرة، دون ربطها بسوق العمل أو حماية الأجور

تحليل الفجوة

يمكن توصيف الفجوة الحالية على أنها:

- فجوة تنفيذ: القوانين غير مطبقة
- فجوة استهداف: غياب برامج موجهة للعمال
- فجوة نهج: الانتقال من الإنتاج إلى الإغاثة دون مسار تعافٍ

خلاصة سياساتية

تشير هذه المعطيات إلى وجود انفصال حاد بين السياسات المعلنة والواقع الاقتصادي للعمال، ما أدى إلى ترسيخ أنماط عمل هشة، وتعميق الاعتماد على المساعدات بدل الإنتاج. ومع استمرار هذا المسار، يتجه سوق العمل في غزة نحو إعادة التشكل على أسس غير مستدامة، قائمة على البقاء لا التعافي. وعليه، فإن استمرار غياب تدخلات سياساتية فعّالة وموجهة نحو سوق العمل لن يؤدي فقط إلى تعميق الأزمة، بل سيكرّس نموذجًا اقتصاديًا هشًا طويل الأمد، مما يستدعي تحوّلًا عاجلًا في نهج الاستجابة، من الإغاثة قصيرة الأمد إلى تدخلات اقتصادية تعيد الاعتبار للأجر كركيزة أساسية للاستقرار والكرامة والإنتاج.

أولا: نقاط القوة

على الرغم من فقدان أكثر من 90% من العمال لمصادر دخلهم، لا تزال غزة تمتلك قاعدة بشرية واسعة تُقدّر بنحو مئات آلاف العمال، يتمتع جزء كبير منهم بمهارات مهنية في قطاعات مثل البناء، الزراعة، والخدمات، ما يشكّل أساسًا مهمًا لإعادة تفعيل سوق العمل.

كما أن طبيعة الدمار القائم تخلق في الوقت ذاته فرصة لتطبيق برامج تشغيل واسعة، خاصة في مجالات إزالة الركام وإعادة التأهيل، وهو ما يجعل تدخلات مثل "النقد مقابل العمل" قابلة للتطبيق بسرعة وبأثر مباشر.

إضافة إلى ذلك، يحظى قطاع غزة باهتمام دولي مستمر، ما يفتح المجال أمام تعبئة موارد مالية يمكن توجيهها نحو تدخلات قائمة على التشغيل بدل الاقتصار على المساعدات العينية.

ثانيًا: التحديات (Constraints)

في المقابل، تواجه هذه الفرص مجموعة من التحديات الهيكلية العميقة، أبرزها تدمير ما يزيد عن 80% من المنشآت الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ما يحدّ من قدرة السوق على التعافي الذاتي.

كما أن تعطّل منظومة الرقابة وتطبيق القوانين أضعف من حماية العمال، وفتح المجال أمام ممارسات استغلالية، في ظل غياب شبه كامل لأنظمة الحماية الاجتماعية.

ويُضاف إلى ذلك التحول المتسارع نحو اقتصاد قائم على المساعدات، والذي يُضعف الحوافز الإنتاجية، ويزيد من الاعتماد الخارجي، ويُهدد بإطالة أمد الأزمة بدل معالجتها.

خلاصة:

تشير هذه المعطيات إلى أن نجاح أي تدخل سياساتي في غزة يعتمد على القدرة على استثمار عناصر القوة المتاحة، مع تقليل أثر القيود الهيكلية، من خلال سياسات تربط بين التشغيل الفوري والتعافي الاقتصادي التدريجي، ضمن إطار زمني واضح لمرحلة التعافي المبكر

خيارات السياسات لمعالجة أزمة أجور العمال في قطاع غزة

في ظل فقدان أكثر من 90% من العمال في قطاع غزة لمصادر دخلهم، وخسارة ما يقارب 201,000 وظيفة، وتدمير أكثر من 80% من المنشآت الاقتصادية، تبرز الحاجة إلى تبنّي تدخلات سياساتية عاجلة ومتدرجة، تجمع بين الاستجابة السريعة والتعافي الاقتصادي. ونظرًا لتعقيد الأزمة، يتم عرض الخيارات التالية وفقًا لمستوى تأثيرها وسرعة تطبيقها في السياق الغزي.

– الخيار الأول (الأكثر تأثيرًا وسرعة): برامج "النقد مقابل العمل" (Cash for Work)

في ظل وجود دمار واسع وبنية تحتية متضررة في غزة، يمكن لهذا الخيار تشغيل آلاف العمال في أعمال مثل إزالة الركام، تأهيل الطرق، ودعم خدمات المياه والصرف الصحي.

تشير التقديرات إلى أن تشغيل 10,000 عامل فقط ضمن هذا البرنامج يمكن أن يضخ ما يقارب 3–5 مليون شيكل شهريًا في السوق المحلي.

المزايا:

- توفير دخل فوري لشريحة واسعة من العمال
- تحريك السيولة داخل السوق المحلي بشكل سريع
- الحفاظ على كرامة العامل وربط الدخل بالإنتاج

التحديات:

- الاعتماد على التمويل الدولي
- محدودية الاستدامة على المدى الطويل
- الحاجة إلى تنسيق مؤسسي فعّال

– الخيار الثاني (مرتفع التأثير – متوسط المدى): دعم الأجور (Wage Subsidy)

يستهدف هذا الخيار المنشآت الاقتصادية التي ما زالت تعمل جزئيًا، من خلال تغطية جزء من رواتب العمال، بما يساهم في الحفاظ على الوظائف القائمة.

في حال دعم 20,000 عامل بمتوسط 1000 شيكل شهريًا، فإن ذلك يتطلب نحو 20 مليون شيكل شهريًا، لكنه يمنع فقدان مهارات حيوية في السوق.

المزايا:

- الحفاظ على استمرارية الوظائف القائمة
- تقليل فقدان الكفاءات والخبرات
- دعم ما تبقى من القطاع الخاص

التحديات:

- الحاجة إلى أنظمة رقابة صارمة
- مخاطر التحيّز أو سوء الاستهداف
- محدودية التطبيق في ظل تدمير واسع للمنشآت

- **الخيار الثالث (تعافي متوسط – أثر مستدام): إنشاء صندوق وطني لتعويض العمال**

يركّز هذا الخيار على تقديم منح وتعويضات للعمال، ودعم إعادة تشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد المحلي.

مع تدمير أكثر من 80% من المنشآت، يمكن أن يساهم الصندوق في إعادة تشغيل آلاف المشاريع الصغيرة، ولو بشكل تدريجي.

المزايا:

- توفير استقرار مالي نسبي للعمال
- دعم التعافي الاقتصادي التدريجي
- إعادة تنشيط الإنتاج المحلي

التحديات:

- الحاجة إلى تمويل كبير ومستدام
- تحديات الحوكمة والشفافية
- بطء الأثر مقارنة بالتدخلات الفورية

- **الخيار الرابع (مكمل – محدود التأثير): دعم الاقتصاد المنزلي والإنتاج الصغير**

في ظل تعطل السوق الرسمي، يمكن دعم الأسر لإطلاق أنشطة إنتاجية منزلية (زراعة، تصنيع غذائي، أعمال يدوية)، خاصة مع ارتفاع الفقر إلى 90–95%.

المزايا:

- سرعة التنفيذ وانخفاض التكلفة
- تعزيز صمود الأسر والاعتماد على الذات
- مناسب للنساء والفئات الأكثر هشاشة

التحديات:

- تأثير محدود على مستوى الاقتصاد الكلي
- ضعف الوصول إلى الأسواق
- الحاجة إلى دعم تقني وتسويقي مستمر

خلاصة تحليلية

تشير المعطيات إلى أن الخيارات التي تجمع بين توفير دخل فوري وتحريك السوق المحلي، وعلى رأسها برامج "النقد مقابل العمل"، تمثل المدخل الأكثر واقعية في المرحلة الحالية في غزة، بينما تساهم الخيارات الأخرى في دعم الاستقرار والتعافي على المدى المتوسط والطويل.

وفي ظل عمق الأزمة، فإن أي تأخير في تبنّي تدخلات سياساتية فعالة ومترابطة لن يؤدي فقط إلى استمرار فقدان الدخل، بل سيُكرّس نموذجًا اقتصاديًا هشًا قائمًا على المساعدات، ويقوّض فرص إعادة بناء سوق عمل منتج ومستدام.

التوصيات السياساتية

في ضوء النتائج التي أبرزت انهيارًا واسعًا في منظومة أجور العمال في قطاع غزة، وتآكل آليات الحماية الاجتماعية، واتساع الفجوة بين الإطار القانوني والتطبيق الفعلي، تخلص هذه الورقة إلى أن الاستجابة الفعّالة تتطلب تحولًا مباشرًا من التدخلات الإغاثية التقليدية إلى حزمة سياسات قائمة على التشغيل، والدخل، واستعادة الدورة الاقتصادية، ضمن تدخلات متدرجة وقابلة للتنفيذ في السياق الغزي شديد الهشاشة.

- أولًا (الأولوية القصوى): برامج "النقد مقابل العمل" (Cash for Work)

يوصى باعتبار هذا التدخل المدخل الأكثر إلحاحًا في المرحلة الحالية، من خلال إعادة توجيه جزء من المساعدات الإنسانية نحو تشغيل مؤقت للعمال في مشاريع عامة ذات أولوية، تشمل إزالة الركام، إصلاح البنية التحتية الحيوية، ودعم الخدمات الأساسية.

يستهدف البرنامج في مرحلته الأولى ما لا يقل عن 20,000 عامل، مع إمكانية التوسع التدريجي حسب التمويل المتاح.

الأثر المتوقع:

- خلق دخل فوري للأسر المتضررة
- ضخ سيولة نقدية مباشرة في السوق المحلي
- تقليل الاعتماد على المساعدات العينية التي تُضعف الدورة الاقتصادية

نقطة قوة هذا الخيار:

أنه يجمع بين الإغاثة والتشغيل في آن واحد، ما يجعله الأكثر ملاءمة للواقع الحالي في غزة.

- ثانيًا: برنامج دعم الأجور للمنشآت القابلة للاستمرار

يوصى بإطلاق برنامج دعم جزئي للأجور يستهدف المنشآت التي ما زالت قادرة على العمل جزئيًا، بهدف منع انهيارها الكامل والحفاظ على فرص العمل المتبقية.

يقترح دعم ما بين 10,000 إلى 15,000 عامل بمتوسط 800–1000 شيكل شهريًا، ضمن إطار زمني محدد ومشروط باستمرارية التشغيل.

متطلبات النجاح:

- نظام استهداف دقيق للمنشآت
- آليات رقابة مالية وإدارية
- شفافية في التوزيع وتحديد المستفيدين

الأثر المتوقع:

- منع موجات تسريح إضافية
- الحفاظ على المهارات الإنتاجية
- دعم القطاع الخاص المتبقي

- ثالثًا: إنشاء صندوق وطني لتعويض العمال وإعادة تشغيل الاقتصاد

يوصى بإنشاء صندوق وطني مستقل نسبيًا، بالشراكة بين الجهات المحلية والدولية، يهدف إلى معالجة آثار فقدان الدخل وتدمير المنشآت الإنتاجية.

وظائف الصندوق:

- تعويض العمال المتضررين
- تقديم منح إعادة تشغيل سريعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- دعم إعادة إدماج العمال في سوق العمل

متطلبات أساسية:

- شفافية عالية في الإدارة
- نظام تدقيق مالي واضح
- آليات استهداف قائمة على بيانات محدثة

- رابعًا: إصلاح تدريجي لمنظومة الأجور والرقابة

يوصى بالبدء بتفعيل تدريجي للحد الأدنى للأجور (1880 شيكل) بالتوازي مع برامج الدعم، لضمان عدم تحوله إلى عبء على سوق العمل.

يشمل ذلك:

- تفعيل التفتيش العمالي بشكل عملي
- إعادة تفعيل دور النقابات كجهة رقابية وتمثيلية
- إنشاء آلية شكاوى سريعة وفعالة للعمال

الأثر المتوقع:

- تقليص الاستغلال في سوق العمل
- تعزيز الامتثال القانوني تدريجيًا

- خامسًا: تطوير نظام حماية اجتماعية طارئ

نظرًا لانهيار منظومة الحماية التقليدية، توصي الورقة بإطلاق نظام طارئ للحماية الاجتماعية يركز على الحد الأدنى من الأمان المعيشي.

يشمل:

- دعم نقدي مباشر للأسر الأشد فقرًا
- تأمين دخل أساسي للعاطلين عن العمل
- ربط المساعدات ببرامج تشغيل تدريجية بدل الاعتماد السلبي

- سادسًا (مكمل): دعم الاقتصاد المنزلي والإنتاج الصغير

يوصى باعتبار هذا التدخل داعمًا وليس بديلًا، ويستهدف تعزيز صمود الأسر من خلال أنشطة إنتاجية صغيرة.

يشمل:

- توفير أدوات إنتاج بسيطة
- تدريب مهني وتسويقي
- ربط الإنتاج بالأسواق المحلية قدر الإمكان

كخلاصة تنفيذية

تُظهر هذه التوصيات أن الاستجابة الفعّالة لأزمة أجور العمال في قطاع غزة تتطلب مزيجًا متدرجًا من التدخلات التي تبدأ بالدخل الفوري وتنتهي بإعادة بناء سوق العمل، مع إعطاء الأولوية لبرامج التشغيل المؤقت كمدخل رئيسي لإعادة ضخ السيولة وتحريك الاقتصاد المحلي.

كما تؤكد الورقة أن أي تدخل لا يربط بين الإغاثة والتشغيل والإنتاج سيظل محدود الأثر، وقد يساهم بشكل غير مباشر في ترسيخ اقتصاد المساعدات بدل بناء اقتصاد منتج ومستدام.

وعليه، فإن تنفيذ هذه الحزمة بشكل متكامل وضمن إطار زمني واضح يمثل شرطًا أساسيًا لتجنب تعمّق الأزمة وتحولها إلى حالة طويلة الأمد من الاعتماد الاقتصادي وضعف الإنتاجية.

الخاتمة العامة

تُظهر هذه الورقة أن أزمة أجور العمال في قطاع غزة لم تعد مجرد نتيجة ظرف طارئ، بل تحولت إلى أزمة بنيوية عميقة تعكس انهيار العلاقة بين العمل والدخل والحماية الاجتماعية. فمع فقدان أكثر من 90% من العمال لمصادر دخلهم، وتدمير ما يزيد عن 80% من القاعدة الإنتاجية، بات سوق العمل قائمًا على منطق البقاء لا الإنتاج، في ظل انكماش اقتصادي حاد وارتفاع غير مسبوق في معدلات الفقر والبطالة.

لقد أدى هذا التحول إلى انتقال خطير من اقتصاد يعتمد – ولو بشكل محدود – على الإنتاج والعمل، إلى اقتصاد قائم على المساعدات، بما يحمله ذلك من تداعيات طويلة الأمد على الاستقرار الاجتماعي، والكرامة الإنسانية، وإمكانيات التعافي الاقتصادي. كما أظهرت المقابلات الميدانية أن غياب آليات الحماية الفعالة وتعطل تطبيق القوانين قد خلق بيئة مفتوحة للاستغلال، تُضعف موقع العامل وتُقوّض حقوقه الأساسية.

في المقابل، تؤكد هذه الورقة أن مرحلة التعافي المبكر تمثل نافذة حاسمة لإعادة توجيه المسار الاقتصادي في قطاع غزة. فخلال هذه المرحلة، يمكن لسياسات قائمة على التشغيل والدخل والإنتاج أن تعيد تنشيط الدورة الاقتصادية، وتمنع ترسيخ نموذج الاعتماد طويل الأمد على المساعدات.

وعليه، تدعو هذه الورقة المؤسسات الأممية والجهات الدولية المانحة، بالتعاون المباشر مع المؤسسات الوطنية، إلى تبنّي وتنفيذ التوصيات الواردة بشكل عاجل ومنسق ضمن إطار زمني محدد لمرحلة التعافي المبكر، وبما يضمن الانتقال من الإغاثة إلى التعافي الاقتصادي المستدام.

إن أي تأخير في تبنّي هذه التدخلات خلال هذه المرحلة الحرجة لن يؤدي فقط إلى استمرار فقدان الدخل، بل سيُسهم في ترسيخ اقتصاد هش قائم على المساعدات، ويُعمّق من تفكك سوق العمل، ويزيد من مخاطر الفقر طويل الأمد والتهميش الاقتصادي، بما يجعل كلفة التعافي في المراحل اللاحقة أكثر تعقيدًا وارتفاعًا.

قائمة المراجع والمصادر (References)

- International Labour Organization ،The Impact of the Gaza War on Employment and Livelihoods, 2024.
- World Bank ،Economic Monitoring Report for the Palestinian Territories, 2024.
- Palestinian Central Bureau of Statistics ،Labour Force Survey Results, 2023–2024.
- UNDP ،Gaza Socio-Economic Impact Assessment, 2024.
- World Food Programme ،Emergency Response and Cash Assistance Reports, 2024.

المقابلات الميدانية (Primary Data)

- مقابلات معمقة – فريق البحث والسياسات، مجموعة كالبنيان للشباب (NAS)، أبريل 2026.

النماذج الدولية المقارنة

- حكومة Germany، Kurzarbeit (Short-Time Work Scheme)، 2020.
- حكومة United Kingdom، Coronavirus Job Retention Scheme, 2020.
- UNDP، Cash for Work Programming Guidelines, 2022.
- World Food Programme، Cash-Based Transfers in Emergencies, 2023.

التحليل الداخلي

- فريق البحث والسياسات، مجموعة كالبنيان للشباب والتنمية (NAS)، 2026.

حدود الدراسة (Limitations)

تواجه هذه الورقة عددًا من المحددات المنهجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تفسير النتائج، أبرزها:

- محدودية توفر البيانات المحدثة والدقيقة في ظل الظروف الميدانية في قطاع غزة
- الاعتماد الجزئي على تقديرات دولية قد تخضع للتحديث المستمر
- صعوبة الوصول إلى عينة واسعة ومتنوعة من العمال بسبب الأوضاع الأمنية
- الاعتماد على مقابلات نوعية قد تعكس تجارب فردية لا يمكن تعميمها بالكامل

وعلى الرغم من هذه المحددات، تم اعتماد منهجية تجمع بين مصادر متعددة لضمان تقديم تحليل متوازن وواقعي قدر الإمكان.

ملاحظة منهجية

تعتمد هذه الورقة على منهجية تجمع بين:

- التحليل الكمي (البيانات والإحصائيات)
- التحليل النوعي (المقابلات والشهادات الميدانية)

وذلك بهدف تقديم قراءة سياساتية قائمة على الأدلة تدعم اتخاذ قرارات فعالة خلال مرحلة التعافي المبكر